

استراتيجية تنمية الموارد المائية في مصر حتى عام 2050

المصدر – وزارة الموارد المائية والري المصرية

الهدف العام

تهدف استراتيجية 2050 الى تحقيق الامن المائي لمصر من خلال تحقيق إدارة مستدامة للموارد المائية وتعتمد هذه الإدارة المستدامة على تنمية وإدارة الموارد المائية المحدودة من جانب وإدارة الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية من جانب اخر. وتركز الاستراتيجية 2050 على ضرورة استخدام مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية

محاور الاستراتيجية 4 ت

- تنمية الموارد المائية التقليدية وغير تقليدية
- ترشيد استخدامات المياه
- تحسين نوعية المياه (تقليل التلوث)
- تهيئة البيئة الملائمة للإدارة المتكاملة للموارد المائية

الموارد المائية المتاحة في مصر

55.5 مليار متر مكعب من النيل. المياه الجوفية 2.1 مليار مكعب. امطار وسيول 1.3 مليار متر مكعب. تحلية 350 ألف متر مكعب وبالتالي يكون إجمالي الموارد 59.25 مليار متر مكعب. 85% من مياه النيل من الهضبة الاثيوبية. 15% من جنوب السودان. الزراعة تستهلك 75% من المياه في مصر والعامل الأساسي هنا هو إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي. استمرار تقلص نصيب الفرد بزيادة السكان ومع عدد سكان 100 مليون نسمة في مصر يكون نصيب الفرد 592 متر مكعب سنوي من كل الموارد المتاحة في مصر على الرغم ان خط الفقر المائي هو 1000 متر مكعب سنوي لكل فرد. احتياجات مصر الكلية من المياه 110 مليار متر مكعب من المياه. لأنه بحساب الأغذية التي تستوردها مصر نجدها تعادل 30 مليار متر مكعب. والاحتياج الفعلي بعد الاستيراد 80 مليار متر مكعب. وإجمالي الموارد المائية المتاحة 59.25 مليار متر مكعب وبالتالي تكون الفجوة المائية الحالية 20.75 مليار متر مكعب

ترشيد استخدامات المياه في قطاع الزراعة

مازالت توجد فرص كبيرة في ترشيد المياه في قطاع الزراعة والتركيز على العائد من وحدة المياه والمنافسة مع القطاعات الأخرى وبالتالي مطلوب رفع كفاءة استخدام المياه – كما انه توجد فرص في تقليل الفاقد من نقل وتوزيع المياه لتعظيم العائد من وحدة المياه وتقليل الفجوة الغذائية. ويمكن حصر الأفكار المتاحة او المطلوبة حاليا وهي

تحديث وتطوير طرق ونظم الري لتقليل الفاقد ورفع كفاءة الري. استنباط أصناف محاصيل تتحمل الملوحة والجفاف. أصناف قصيرة العمر لوربة واحدة سوف توفر وكثف الزراعة. تحديد مساحات المحاصيل المستهلكة للمياه من الأرز والقصب والموز. منع ري الأراضي الجديدة بالغمير. وقف تصدير الأرز. دعم المحاصيل قليلة الاستهلاك للمياه. تشجيع الزراعة التعاقدية. الترويج للتصنيع والمساحات المجمعمة لمحصول واحد. مزارع سمكية متطورة وإزالة المخالف مع العلم ان السمك مستخدم وليس مستهلك للمياه والتكامل بين مزارع الأسماك والزراعات الأخرى المطلوبة. تدوير المياه في الحقل. الاستخدام المتكرر لمياه الصرف الزراعي. توعية بندرة المياه. تفعيل دور المجتمع المدني وروابط الترغ والمساقي بندرة المياه.

تغير المناخ

ارتفاع الحرارة قد يؤدي الى زيادة موجات الامطار والجفاف على مستوى العالم وأيضا ذوبان الجليد وارتفاع مستوى سطح البحر. نهر النيل يمد مصر ب 93% من احتياجات المياه وتخوف من تغير معدلات وأماكن هطول الامراض وبالتالي حجم الفيضان. انخفاض منسوب المناطق الساحلية وارتفاع مستوى سطح البحر وبالتالي زيادة فرص الغمر وأيضا تداخل مياه البحر مع المياه الجوفية بالدلتا. ارتفاع البحر يذيد من الطلب على المياه لقطاع الزراعة. واستراتيجيات التكيف مع تغيرات المناخ تشمل: تغير مواعيد الزراعة لتغير المناخ. زراعة أصناف تتحمل الملوحة والجفاف. زراعة أصناف قصيرة العمر أي نضج أسرع. حماية المناطق الساحلية